الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
3 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

ثم: السيد ثورسون ..... (أيسلندا) (نائب الرئيس)

ثم: السيد تافروف ..... (بلغاريا) (الرئيس)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-53907 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/68/487)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/67/931 و A/68/56 و A/68/176 و A/68/177 و A/68/185 و A/68/207 و A/68/208 و A/68/209 و A/68/210 و A/68/210/Add.1 و A/68/211 و A/68/224 و A/68/225 و A/68/256 و A/68/261 و A/68/262 و A/68/268 و A/68/277 و A/68/279 و A/68/283 و A/68/284 و A/68/285 و A/68/287 و A/68/288 و A/68/289 و A/68/290 و A/68/292 و A/68/293 و A/68/294 و A/68/296 و A/68/297 و A/68/298 و A/68/299 و A/68/301 و A/68/304 و A/68/323 و A/68/345 و A/68/362 و A/68/382 و A/68/382 و Corr.1 و A/68/389 و A/68/390 و A/68/496)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/68/276 و A/68/319 و A/68/331 و A/68/376 و A/68/377 و A/68/392 و A/68/397 و A/68/503 و A/C.3/68/3 و A/C.3/68/4)

١- **السيدة داندان** (الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي): قالت، في معرض تقديمها تقريرها الأول إلى الجمعية العامة (A/68/176)، إن من بين مهامها الرئيسية وضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي بحلول عام ٢٠١٤. وأضافت قائلة إن جهودها قد مرت بثلاث مراحل منهجية: وهي إرساء الأساس المفاهيمي والمعياري لتحديد مضمون التضامن الدولي؛ وإعطاء التضامن الدولي مضمونا ذا مغزى باعتباره حقا من حقوق الإنسان؛ وإعداد مشروع الإعلان بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أُنجِز النص الأولي لمشروع الإعلان وعُمِّم على جميع البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك، وكذلك على وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة. وسَيتم تجميع وتوليف إسهاماتها عما قريب بغية الاستفادة منها عند وضع النص النهائي لمشروع الإعلان.

٢ - ومضت قائلة إن الحق في التضامن الدولي ومفهوم التعاون الدولي يكمل ويعزز أحدهما الآخر، وهما أداتان لا غنى عنهما للدول الأعضاء في معالجة بعض القضايا العالمية الأكثر إلحاحا. غير أنهما مبدآن متمايزان، والحق في التضامن الدولي يتجاوز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي من حيث المفهومَ والممارسةَ.

٣ - وأردفت قائلة إنه لا يمكن التقليل من شأن ما يسهم به الحق في التضامن الدولي في نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المؤكد أن الاعتراف بذلك الحق سيتجلى كأداة قوية في مواجهة التحديات العالمية التي تعترض إعمال حقوق الإنسان وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما في ضوء بحث الحكومات والشعوب عن سُبل لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر وأوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي والآثار المترتبة على ذلك.

٤ - وقد وُضع نص أولي ليس كمجموعة مجردة من المبادئ المعيارية، بل كإطار عملي لإعمال الحق في التضامن الدولي. وستكون المساهمات والأفكار الحكيمة المباشرة التي تقدمها المجتمعات المتنوعة التي تشارك بالفعل في التضامن الدولي من أجل إحداث تغيير اجتماعي مستدام وتعزيز حقوق الإنسان بالغة الأهمية في وضع وثيقة مفيدة وقابلة للتنفيذ وعملية تحفز الابتكار لدى الدول والمجتمعات.

٥ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): طلبت معلومات مستكملة بشأن أحدث المشاورات التي جرت مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة بهدف صياغة الإعلان. وطلبت أيضا من الخبيرة المستقلة إيضاح الكيفية التي يمكن بها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تدعم ولايتها، فضلا على كيفية إدراج أعمال المكلف السابق بالولاية في مشروع الإعلان.

٦ - **السيدة غاي لونا** (أندونيسيا): قالت إن وفدها يُرحّب بتقرير الخبيرة المستقلة ويحثها على الاستناد إلى العمل الذي أنجزه المكلف السابق بالولاية عند وضع مشروع الإعلان، مع التركيز على المسائل التي تُعزّز التفاهم والثقة المتبادلين.

٧ - **السيدة داندان** (الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي): قالت إن المشاورات جرت خلال السنتين الماضيتين في جنيف مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة كالمجموعات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وقد أظهرت تلك المشاورات وجود تأييد واسع النطاق للحق في التضامن الدولي. وتم الانتهاء من وضع نص أولي جرى تعميمه على الدول والجهات المعنية الأخرى، ويتم تلقي إسهامات منها. وتابعت قائلة إنها ستشرع قريبا في تجميع تلك التعليقات بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبعد ذلك، ستُجري مشاورات بشأن النص النهائي مع الكيانات الإقليمية.

٨ - ومضت قائلة إنه على الرغم من محدودية الموارد المخصصة لها، دأبت المفوضية على تقديم دعم كبير للولاية المنوطة بها كخبيرة. وسيكون من الضروري إيجاد حلول مبتكرة أثناء المشاورات الإقليمية. وقد أُدمج عمل سلفها، الذي يمثل عملا ذا شأن، في مشروع الإعلان. وأعربت عن اعتقادها بأن ولايتها قد هُمّشَت إلى حد ما إلا أنها تأمل في أن مشاوراتها مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة ستسلط الضوء من جديد على تلك الولاية. وخلال المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب ألا يغيب عن البال التضامن الدولي.

٩ - **السيد ريشنسكي** (كندا): قال إن المجتمع الدولي ما برح يساوره بالغ القلق إزاء القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة الإيرانية ضد شعبها وإنه يريد أن يطمئن، في ضوء التطورات الأخيرة، إلى التزام إيران الحقيقي بإحداث تغيير إيجابي على الصعيد المحلي وفي علاقاتها الخارجية. ومع ذلك، سيُحكم على البلد بأفعاله لا بأقواله، والسماح بزيارة المقرر الخاص له على الفور سيكون خطوة أولى يرحب بها. وأردف قائلا إن المرأة والأقليات العرقية والدينية ما فتئت تواجه تمييزا خطيرا من الناحيتين القانونية والعملية. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من مائة من معتنقي العقيدة البهائية مسجونين بتهم تتعلق بممارسة دينهم. وما زالت حرية التجمع والرأي وتكوين الجمعيات والتعبير مقيدة بشكل خطير.

١٠ - ومضى قائلا إن حكومته تدين بشدة استمرار الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي يدبرها النظام السوري ضد شعبه. إن الاستهداف المُتعمّد للمدنيين وإعاقة الأنشطة الإنسانية غير مقبولين؛ وتدعو كندا جميع أطراف النزاع إلى الكف عن مهاجمة السكان المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية. كما تود تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بكفالة حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

١١ - وتابع قائلا إن حكومته تشعر بقلق بالغ إزاء ما يوجد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مناطق سيطرة ومعسكرات عمل وإزاء استخدام تدابير قسرية

تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، وممارسة الاحتجاز التعسفي، والإجهاض القسري، والعقاب بين الأجيال، واحتجاز السجناء السياسيين إلى أجل غير مسمى، وإساءة معاملة العمال، والافتقار العام إلى الحرية، بما في ذلك حرية الدين. ويتعين على هذا النظام أن يضع حدا لسوء معاملة مواطنيه على الفور. وقال إن حكومته تدعو جميع البلدان إلى التنفيذ الكامل لجزاءات مجلس الأمن المفروضة على نظام بيونغ يانغ المارق.

١٢ - وأعرب عن قلق حكومته الشديد إزاء تزايد القيود المفروضة على حرية الدين والمعتقد في جميع أنحاء العالم. ومن أجل تعزيز حرية الدين بوصفه أولوية من أولويات السياسة الخارجية، افتتحت كندا مؤخرا مكتبا للحرية الدينية. وإن دور الحكومات أساسي في تعزيز حرية الدين أو المعتقد وحمايتها؛ ومن ثم، فإن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتقييد هذا الحق من حقوق الإنسان أو تقاعسها عن العمل بما يسمح بوقوع انتهاكات له مدعاة قلق عميق.

١٣ - واختتم بيانه قائلا إن حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه تثير أيضا قلقا بالغا. وبناء عليه، بادرت حكومته خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إلى تعزيز القرار الأول ليركز بوجه خاص على تلك المسائل. وعلاوة على ذلك، تدعو حكومته كافة الدول إلى إنهاء تجريم المثلية الجنسية وإلى مواجهة الجرائم وأعمال العنف التي تستهدف الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية.

١٤ - **السيد أياكوفيديس** (اليونان): قال إن حكومته ستُرشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وقد أيدت تقوية المجلس باعتباره الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن النهوض بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وعن مساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

١٥ - وأضاف قائلا إن حكومته تضع حاليا خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان. وبعد اندلاع أشكال عنيفة من العنصرية في اليونان في الآونة الأخيرة، عززت السلطات الجهود الرامية إلى مكافحة الأعمال الناجمة عن العنصرية وكراهية الأجانب. وتابع قائلا إن الحكومة تسعى جاهدةً إلى القضاء على أوجه عدم المساواة وحالات الاستبعاد الاجتماعي المتزايدة التي تستخدم في بعض الأحيان كذريعة للأعمال العنصرية؛ كما أنها لن تدخر أي جهد في حماية الفئات الضعيفة من المجتمع، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون. وتعلق اليونان أهمية كبيرة على التمتع الكامل بحرية التعبير لجميع الأشخاص دون تمييز؛ وتحقيقا لهذه الغاية، ستقدم مشروع قرار بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

١٦ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): أعربت عن تقديرها للطريقة التي اضطلع بها بولايته المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومشيرة إلى رفض إسرائيل السماح له بدخول فلسطين المحتلة، أعربت عن خيبة أملها إزاء عدم اتخاذ الأمم المتحدة أي إجراءات حقيقية لحمل إسرائيل على الامتثال، وشددت على عدم قبول هذا الرفض كي لا يشكل سابقة.

١٧ - ومضت قائلة إن الشعب الفلسطيني يعاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من أزمة تتعلق بحقوق الإنسان؛ إذ تواصل إسرائيل اتباع سياسات وممارسات تمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حارمةً الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ومن حرياته. وما زال السكان الفلسطينيون يعانون من العواقب المميتة المترتبة على الغارات العسكرية، واستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، وسوء معاملة الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية

وشق الطرق الالتفافية وإقامة نقاط التفتيش، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وأعمال العنف والإرهاب والتدمير التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. وما زالت الحالة الإنسانية في قطاع غزة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي غير القانوني والعقاب الجماعي لجميع السكان تشكّل مصدرا للقلق البالغ. ودعت إلى رفع الحصار وفتح المعابر الحدودية.

١٨ - وقد آن الأوان لإنهاء ٤٦ عاما من المعاناة الفلسطينية وكفالة مساءلة إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم. فإن عدم القيام بذلك سيؤدي حتما إلى تجرؤها أكثر فأكثر على مواصلة انتهاكاتها الجسيمة للقانون دون عقاب. ويجب أن يُفضي السلام في نهاية المطاف إلى وضع حد نهائي للاحتلال وتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ليعيش حرا وآمنا وكريما ومعتمدا على ذاته في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

١٩ - **السيد سبابر** (ليختنشتاين): قال إن الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية تمثل في الوقت الراهن أكثر أزمات حقوق الإنسان إلحاحا. وأعرب عن ترحيبه بتوّصل مجلس الأمن إلى اتفاق يتعلق بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية في البلد؛ ولكن من غير المفهوم أن المجلس لم يتخذ أي إجراء للحد من توريد الأسلحة التقليدية. وفي الوقت ذاته، يسود مناخ من الإفلات من العقاب يُسهم في تصعيد العنف وفي تجاهل حتى أبسط حقوق الإنسان وقواعد الحرب. وإن استجابة المجتمع الدولي السياسية بطيئة جدا وغير كافية على الإطلاق. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيبه بالدعم المقدم من الائتلاف الوطني السوري لفكرة إحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٠ - ومض قائلا إنه بعد مرور عشرين عاما على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، ما زال يُنظر إلى حماية حقوق الإنسان باعتباره ترفا في أوقات الأزمات، ويُنظر إلى المساءلة عن الانتهاكات باعتبارها أمرا ثانويا يلي تحقيق الأهداف السياسية والأمنية. فالأمم المتحدة لا تزال بحاجة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان، باعتباره هدفا ذا أولوية، وإيلاء اهتمام جدي للإخفاقات الماضية والحالية في الاستجابة بوضوح وبقوة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن حكومته تحث الدول الخمس المتمتعة بحق النقض على الامتناع عن إعاقة عمل مجلس الأمن فيما يتعلق بالفظائع الجماعية وقطع تعهد أمام الجميع في هذا الصدد؛ وأعرب عن ترحيبه بمقترح فرنسا الداعي إلى وضع مدونة لقواعد السلوك بشأن استخدام حق النقض.

٢١ - وتابع قائلا إن البعد الوقائي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يزال لا يقدر حق قدره داخل الأمم المتحدة. وإن عدم كفاية الموارد يعيق أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان بشكل خطير، على الرغم من الزيادات الكبيرة في التصديق على المعاهدات. ويجب أن تهدف العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز نظام هيئات المعاهدات إلى تحقيق التوازن بين رفع كفاءة النظام واستدامة تمويله، مع تمكيّن الأمانة العامة من مساعدة الدول التي تحتاج إلى المساعدة من أجل تعزيز امتثالها لالتزاماتها.

٢٢ - **السيد محمود** (مصر): قال إن حكومة بلده تلتزم التزاما صارما بخارطة الطريق السياسية التي ستنهي الفترة الانتقالية الحالية وتؤدي إلى تولية حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية بحلول أيار/مايو ٢٠١٤. وقال إن لجنة دستورية تمثل الجميع تعمل على تعديل دستور عام ٢٠١٢ لكفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والمساواة والعدالة دون أي تمييز على أي أساس؛ وأضاف قائلا إن الدستور المُعدّل سيُستفتى عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وذكر أن حكومته قد أعلنت عن عزمها إنهاء حالة الطوارئ بحلول منتصف تشرين

الثاني/نوفمبر. وفي الوقت نفسه، ثمة لجنة تقصي حقائق وتحقيق مستقلة تجري تحقيقا في جميع أعمال العنف التي اندلعت خلال الأشهر الأربعة الماضية بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٢٣ - **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي): قال إنه لا غرو أن الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان قد زادت إلى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ويمثل هذا، أولا وقبل كل شيء، أحد إنجازات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لم تُحقق بالكامل المعايير العالمية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين؛ إذ يعترض سبيل ذلك فرض معايير من جانب واحد لحقوق الإنسان وانتهاج نهج انتقائي إزاء حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

٢٤ - ومضى قائلا إن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان شهدت في الآونة الأخيرة زيادة في التسييس والمواجهة. ومن المؤسف أن مسائل حقوق الإنسان ينظر إليها في عدد من البلدان باعتبارها أداة للسياسة الخارجية. وترى دول بعينها أن بلدانا أخرى وحدها تواجه مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان، حتى لو كانت حالتها بالذات أبعد ما يمكن عن أن تكون مثالية. وهذه التوجهات يمكن ملاحظتها في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان على السواء.

٢٥ - وأضاف قائلا إن ازدياد عدد الولايات القُطرية التي ينشئها مجلس حقوق الإنسان الخاصة مثير للقلق بوجه خاص. فالمناقشات التي أجريت في اللجنة مع المكلفين بولايات أظهرت تحيزهم وافتقارهم إلى الموضوعية. فسياسة الثناء على بعض البلدان ومعاقبة بلدان أخرى تسبب انقسامات في المجلس وستؤدي حتما إلى عودة جو المواجهة الذي كان يسود لجنة حقوق الإنسان.

٢٦ - وتابع قائلا إن حكومته تعتقد أن المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وهي نفسها بالنسبة لجميع الدول، ينبغي أن تُوضَع موضع التنفيذ مع أخذ الخصائص الثقافية والقيم التقليدية للمجتمعات في الاعتبار. وإن فرض النُهج الانفرادية والتفسيرات المُسيّسة لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية غير مقبول ويُقوِّض الإيمان بحقوق الإنسان. فينبغي أن تجري المناقشات الدائرة في منتديات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بروح من التعاون والحوار البناء.

٢٧ - وأردف قائلا إن الحاجة إلى ذلك النهج واضحة جدا في حالة الكارثة الإنسانية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، ومسار الأحداث المعقد في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا ككل. وقد أظهرت التجربة أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والتحريض على المواجهة بين الأطراف المتنازعة يؤدي إلى نتائج عكسية. ولا يمكن التوصل إلى حل لتلك النزاعات إلا عن طريق الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

٢٨ - وفيما يتعلق برصد احترام حقوق الإنسان، فالآلية الأكثر فعالية هي آلية الاستعراض الدوري الشامل التي يسودها جو عمل بناء وإيجابي. وينبغي لجميع المشاركين بذل قصارى جهود لضمان موضوعية الإجراءات وحياديتها. ومن المؤسف أن بعض الدول تحاول تسييس إجراء الاستعراض الدوري والتصرف وكأنها مرشدة للآخرين. إن نجاح هذا العمل يتوقّف على حُسن نية جميع الدول، سواء الدول التي هي قيد الاستعراض أو تلك التي تقدّم التوصيات.

٢٩ - أما فيما يتعلق بالمسائل التي ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان حاليا، فينبغي منح الأولوية للمشاكل الأساسية التي لا تزال دون حل كالقضاء على الفقر، وحماية أكثر فئات السكان ضعفا من العنف، ولا سيما الأطفال والنساء،

وتحسين نوعية حياة المعوقين وضمان حصول الجميع على التعليم.

٣٠ - واستطرد قائلا إن الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في تحويل التعصّب العنصري والعرقي والديني إلى أدوات للكفاح السياسي والإيديولوجي تشكّل خطرا على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلق حكومته إزاء تنامي إيديولوجيات النازية الجديدة والمحاولات الرامية إلى تبرئة الفاشية. فالمحاولات الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ وإعادة النظر في قرارات محكمة نورمبرغ بذريعة ضمان تعددية الآراء في تفسير الأحداث التاريخية أضحت أمورا غير مقبولة. ومن الأهمية بمكان تثقيف المجتمع في مجال التسامح والتعاطف والاحترام لجميع الناس دون تمييز على أساس الأصل الإثني أو العِرق أو نوع الجنس أو السِن أو الانتماء الديني أو القدرات.

٣١ - واختتم بيانه قائلا إن تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل فيينا يتوقف على حسن نية جميع الأطراف المعنية، أي الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل الشاق الذي تبذله. فاحترام حقوق الإنسان ينبغي أن يؤدي إلى إقامة نظام عالمي أكثر إنصافا، مع مراعاة الطبيعة متعددة الأوجه للعالم الحديث والقيم التقليدية للبشرية.

٣٢ - **السيدة لو** (سويسرا): أعربت عن قلقها إزاء القيود التي تُكبّل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في ضوء انتهاكات الحقوق الأساسية كحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، فضلا على الحالة المحفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان التي تمر بها النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. فإن الاحتجاز التعسفي للمدافعات عن حقوق الإنسان وانتهاك حقوقهن أثناء الاحتجاز يثير مزيدا من القلق؛ ففي بعض الحالات تُهدد سلامتهن البدنية أو حتى أرواحهن. وأشارت إلى مشاركة بلدها بنشاط في العملية الجارية لتنقيح القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٣٣ - وأضافت قائلة إن الصحفيين يقعون أكثر فأكثر ضحايا لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ فالعنف الذي يُمَارس ضدهم ينتهك أبسط القيم الديمقراطية. ويتعين على الدول أن تكفل توفر بيئة آمنة ومواتية للصحفيين ولجميع الأفراد من أجل ممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي. وهذه الحقوق تنطبق أيضا على مَن يواجهون التمييز على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية. ومن الأمور المثيرة للقلق الشديد أن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس تتعرض للانتهاك في العديد من البلدان، وليس من المقبول أن يمر العنف الذي يمارس ضدهم دون عقاب.

٣٤ - وأعربت عن قلقها من أن عددا من الدول في الآونة الأخيرة جددت العمل بعقوبة الإعدام أو وسّعت نطاق تطبيقها أو استأنفت عمليات الإعدام بعد وقفها لمدة طويلة؛ وأن بعض الدول لا تقدّم أي معلومات في هذا الصدد. واختتمت بيانها قائلة إن عقوبة الإعدام تتعارض مع احترام حقوق الإنسان إذ إنها لا تنتهك الحق في الحياة فحسب، بل أيضا الحقوق الأخرى للمدانيّن وأسرهم. ودعت جميع الدول إلى إلغائها.

٣٥ - **السيدة مورغان** (المكسيك): سلطت الضوء على أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، فقالت إن بلدها قدم مؤخرا تقريره الثاني. وانتقلت إلى الحديث عن عمل اللجنة، فأعربت عن خيبة أملها إزاء الحوارات التفاعلية التي جرت فيها، إذ تحوّلت إلى حوارات أحادية، وأعربت عن الأمل في إيجاد طريقة أفضل لإضافة قيمة إليها. وأكدت الحاجة إلى حماية حقوق الفئات الضعيفة

مثل المهاجرين غير المُوثّقين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والنساء والأطفال. واختتمت بيانها مشددة على الحاجة إلى إدماج منظور حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٦ - **السيدة هوانبولا** (أستراليا): قالت إن حرية الدين أو المُعتقد محمية بموجب الدستور وبمقتضى القانون في أستراليا. وقالت إن حكومتها تشجُب أعمال العنف القائمة على أساس التمييز ضد دين الشخص أو معتقداته أو بدافع من التعصب إزاء الحق في حرية التعبير. وتتحمل الحكومات المسؤولية عن دعم حق الجميع في اعتناق أي رأي وفي التعبير عنه بحرية؛ فهذه الحريات حريات أساسية ولا يمكن أن تُقيّد إلا في أقصى الظروف استثنائيةً ومع توفير ضمانات ملائمة. ويجب على الحكومات أيضا أن تشجع على إجراء حوار مجتمعي صحي سلمي وقائم على الاحترام بشأن التنوع الثقافي والعرقي واللغوي والديني.

٣٧ - ومضت قائلة إن جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وكانت الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية منهجية وواسعة النطاق، وبلغت في بعض الحالات، مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب على جميع أطراف النزاع، وخاصة الحكومة السورية، أن تحترم التزاماتها القانونية المتمثلة في حماية حقوق الفئات الضعيفة، ومساءلة منتهكيها وإتاحة وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد بطريقة آمنة ودون عوائق.

٣٨ - وتابعت قائلة إن أستراليا تتطلّع إلى أن يُترجم إلى أعمال الالتزام الذي أعلن عنه الرئيس الإيراني بتحسين حالة حقوق الإنسان؛ فإطلاق سراح السجناء السياسيين مؤخرا تمثل خطوة إيجابية لكن لا تزال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب على نطاق واسع. وقالت إن حكومتها تَحُث إيران على التعامل بشفافية مع المقرر الخاص ومع سائر آليات حقوق الإنسان.

٣٩ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها لا تزال تشعر بعميق القلق إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. فثمة فرصة حقيقية للخروج من دوامة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. فالتقارير التي تفيد بوجود انهيار تام للقانون والنظام في جمهورية أفريقيا الوسطى تثير الجزع للغاية. والحالتان تتطلبان اهتماما دوليا عاجلا.

٤٠ - وأعربت عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك استخدام الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإكراه لأغراض سياسية. وحثت ذلك البلد على التعامل بصورة بناءة مع المقرر الخاص وعلى التعاون مع لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان. وأضافت أن الخطوات المتخذة مؤخرا في فيجي لاستعادة الديمقراطية خطوات مُشجّعة، وأعربت عن أملها في استمرار التقدم المحرز فيما يتعلق بحرية التعبير ووسائط الإعلام وتكوين الجمعيات. وأبدت ترحيب حكومتها بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي نُفذت في ميانمار على مدى العامين الماضيين. وتشكل الجهود المبذولة لتأمين حالات وقف إطلاق النار الأولية مع الجماعات العرقية المُسلحة خطوة مهمة، إلى جانب الالتزام بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بحلول نهاية العام. واستدركت قائلة إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لا سيما لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات العرقية والطائفية في أجزاء من ميانمار، بما في ذلك ولاية راخين.

٤١ - **السيدة كوريا** (السنغال): أكدت على الأهمية الحيوية لكفالة التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، وشددت على الحاجة الماسة إلى توفير ما يكفي من التمويل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقالت إن الحق في التنمية أمر بالغ الأهمية إذ ثمة صلة لا تنفصم بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية، حيث يسعى كلاهما إلى ضمان حرية جميع الأشخاص ورفاههم وكرامتهم. وفي سياق التنمية، قالت إن آثار تغير المناخ على الحق في الغذاء وعلى الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر يجب أن توضع في الاعتبار؛ ويجب ضمان الحق في العيش في بيئة نظيفة ومأمونة ومستدامة، ولا سيما في البلدان النامية.

٤٢ - وتابعت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن ينتهج نهجا أكثر إنسانية إزاء حقوق الإنسان للمهاجرين، وهو ما ينبغي دمجه في صلب جميع السياسات الإنمائية. وما دامت الظروف الأمنية لها الأسبقية على الالتزام باحترام حقوق الإنسان، سيظل المهاجرون يتحملون عبء التنميط العنصري وسوء المعاملة على يد الشرطة وغيرها من الممارسات.

٤٣ - تولى السيد ثورسون (أيسلندا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٤ - **السيد شاه أنوار** (ماليزيا): شدّد على أهمية التعاون الوثيق بين مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال إن حكومته أبدت التزامها بحقوق الإنسان من خلال الجهود التي تبذلها لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأشار إلى أن ماليزيا قد قبلت ٦٢ من أصل ١٠٣ توصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدات واستعراض القوانين والنظم القضائية القائمة، وحقوق الإنسان للفئات الضعيفة. وخلال الاستعراض الثاني الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تلقت ماليزيا تعليقات إيجابية بشأن تعزيزها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وبشأن جهودها الرامية إلى إلغاء قوانين الحبس الاحتياطي.

٤٥ - وأضاف قائلا إن ماليزيا طرف في ثلاثة من صكوك الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان، وإن انضمامها إلى المعاهدات الباقية سيستند إلى نهج يتسم بالحذر والتدقيق بهدف الانضمام إليها دون تحفظات. وذكر أنها ترغب في أن تكون واضحة بشأن موقفها من الحقوق والالتزامات التي ستنشأ عن هذه المعاهدات وأن توفّق بين المعايير التي ترسيها ومعايير القوانين والتقاليد والظروف المحلية. وتابع قائلا إن حكومته تسعى أيضا إلى أن تضع في اعتبارها خبرتها بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق والثقافات والديانات، وأعقب ذلك بقوله أنه ينبغي التركيز، بصورة متساوية، على ممارسة حقوق حرية التعبير والتجمع والمسؤوليات المرتبطة بممارسة هذه الحقوق.

٤٦ - وأعرب عن مناشدة حكومته المجتمع الدولي إلى تبني موقف معتدل والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب لحل النزاعات في أجزاء من العالم حيث لا تزال حالة حقوق الإنسان تشهد تدهورا متواصلا نتيجةً تصاعد النزاعات الداخلية. وقال إن أحد الجوانب الرئيسية لضمان استمرار ممارسة الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والحق في الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي يتمثل في كفالة توفير المعونة الإنسانية المُلحّة.

٤٧ - **السيد خان** (باكستان): قال إن باكستان طرف في سبعة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان وقد سحبت عددا من التحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد أجرت انتخابات حرة ونزيهة في وقت سابق من عام ٢٠١٣؛ وأعرب عن تقديره للمساعدة التقنية التي قدمتها الأمم المتحدة، الأمر الذي أسهم في هذا النجاح. وذكر أن حكومته ملتزمة بتوطيد المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. ووفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، سنت باكستان في الآونة الأخيرة قانونا لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقد اتخذت عددا من المبادرات القانونية والمؤسسية والإدارية من أجل النهوض بالمرأة؛ وتركز التشريعات الجديدة على منع التحرش الجنسي والعنف العائلي وجرائم الأحماض.

٤٨ - ومضى قائلا إن المناقشة التي جرت في الدورة الحالية بشأن مشروعية عمليات الطائرات بلا طيار والآثار المترتبة عليها فيما يخص بحقوق الإنسان أثبتت أن معظم الدول الأعضاء، مثلها مثل باكستان، تعتبر أن استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار أمر يشكل انتهاكا صارخا لسيادة الدولة وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأردف قائلا إن رئيس الوزراء الباكستاني دعا، بناء عن ذلك، إلى الوقف الفوري لاستخدام الطائرات المسلحة بلا طيار في المناطق القبلية الباكستانية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وأعرب عن أمله في أن يدرج المقرران الخاصان ذوا الصلة توصيات أقوى وأوضح في تقريريهما النهائيين اللذين سيقدمان إلى مجلس حقوق الإنسان.

٤٩ - **السيدة باتريوتا** (البرازيل): أشارت إلى أن بلدها قد استضاف مؤخرا المؤتمر العالمي الثالث المعني بعمل الأطفال. وقد أكد مجددا إعلان برازيليا المتعلق بعمل الأطفال، الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر، على الاستمرار في القضاء على عمل الأطفال ولا سيما القضاء على أسوأ أشكاله بحلول عام ٢٠١٦، بوصفه هدفا شاملا.

٥٠ - وأضافت قائلة إن البرازيل كانت تكابد التسلط ومن ثم فهي حذرة جدا من المراقبة الجماعية للاتصالات الخاصة والرسمية. فهذه الأنشطة تنتهك معايير السلوك الأخلاقية والأدبية في العلاقات الدولية وتُشكّل انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية والحق في الخصوصية والحق في الحياة. ويجب تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لخدمة الأهداف الرئيسية المتمثلة في تعزيز التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام. وأشارت إلى أن بلدها قد اعتمد قانونا بشأن الاطلاع على المعلومات سرعان ما أصبح، في سياق العمل مع اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، أداة رئيسية في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وينص أحد أحكام هذا القانون بعيدة المدى على حظر تصنيف أي وثائق تشير إلى أي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترعاها الدولة بوصفها وثائق سرية.

٥١ - وتابعت قائلة إن وقوع إصابات في صفوف المدنيين من جراء استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار أمر يثير بالغ القلق. وعلى غِرار المراقبة غير المبررة، يرى كثير من الحكومات أن الطائرات بلا طيار وسيلة للتهرّب من المساءلة عن الأعمال العسكرية العدائية مع تقليص تكاليفها البشرية والسياسية. ومع ذلك، بدلا من تحسين الأمن، تُعرّض الطائرات بلا طيار العالم لأن يكون أقل أمنا لأنها تُنشر تحت غطاء من السرية يمكن أن يُقوّض الثقة بين الدول.

٥٢ - واختتمت بيانها قائلة إن التفاوض بشأن القرارات المتعلقة ببلدان معينة افتقر إلى الشفافية. وفي كثير من الأحيان لم يُستشر الأعضاء بوجه عام على نحو كاف.

٥٣ - تولى السيد تافروف (بلغاريا) من جديد رئاسة الجلسة.

٥٤ - **السيدة ثام** (سنغافورة): قالت إن البلدان المتقدمة والبلدان النامية تشارك على حد سواء في النقاش الدائر بشأن تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ولا يوجد نهج موحّد لبلوغ الهدف المشترك. إذ يتعين على كل دولة أن تأخذ واقع ظروفها الخاصة في الاعتبار. فحقوق الأفراد لا يمكن أن تمارس بمعزل عن أمور أخرى؛ إذ تخضع هذه الحقوق لقيود مشروعة بغية حماية مصالح المجتمع الأوسع نطاقا. ويلزم أن يسلم الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المجتمع. ففي عالم يفتقر إلى الكمال ويتسم بمحدودية الموارد، يلزم أن توازن الحكومات بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع.

٥٥ - ومضت قائلة إن التنمية الاقتصادية هي الأساس الذي يستند إليه تعزيز حقوق الإنسان، ومن ثَمّ فسيادة القانون شرط مسبق من شروط التنمية. وأردفت قائلة إن سنغافورة قد انتهجت نهجا عمليا في الحوكمة اجتاز اختبارا صعبا أهله للنجاح بدلا من أن تكتفي بتبرير نظريات مجردة. فإن شعب سنغافورة يعيش في جو من الحرية والكرامة، في بيئة آمنة وصحية ونظيفة، متمتعا بالسكن اللائق والمرافق الصحية الملائمة والتعليم الجيد. واستدركت قائلة إنها لا تتوقع أن تحذو البلدان الأخرى حذو سنغافورة، فالسياسات التي آتت أكلها في بلدها سياسات صيغت لتلائم حالتها هي على وجه التحديد. وأردفت قائلة إن حكومتها لا تدعي كمال سياساتها وإنها ستراجعها عند الاقتضاء استجابةً للظروف الوطنية المتغيّرة.

٥٦ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة احترام التنوع والاحتفاء به، وهذا الاحترام ينبغي أيضا أن يسري على حقوق الإنسان. فلا يحق لأي بلد واحد أو مجموعة واحدة فرض آرائه أو آرائها على بقية العالم. إذ إن الانتقائية والكيل بكيلين في سياق تعزيز حقوق معينة أخرى، دون إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الوطنية للبلدان الأخرى أو الاختلافات الثقافية فيها، سيحولان حقوق الإنسان إلى أداة أخرى تستخدم في سياسة القوة. ومن السذاجة أن نفترض أن القواعد عالمية إذ حتى داخل المجتمع الواحد تتطور تلك القواعد مع مرور الزمن. واستدركت قائلة إنه لا ينبغي السماح بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أي ظرف من الظروف.

٥٧ - **السيدة الريس** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن دستور الإمارات العربية المتحدة يكرس احترام حقوق الإنسان. ومع وجود أكثر من ٢٠٠ جنسية مختلفة في البلد، فإن حكومتها تشجع التسامح وترفض أي شكل من أشكال التطرف. وفي ظل جهودها الرامية إلى النهوض بحماية حقوق الإنسان، قبلت جميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتقوم بتنفيذها في الوقت الراهن. ويجري سن قانون جديد من أجل تعزيز حقوق الإنسان تمشيا مع المعايير الدولية. وأضافت قائلة إن الحكومة تعدّل قانونا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل كفالة إتاحة ضمانات للضحايا، وقد عدّلت مشروع قانون بشأن الأنشطة الإعلامية من أجل ضمان حرية التعبير. وعلاوة على ذلك، يجري إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وتنظر حكومتها في سحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. ووفقا للبيانات المستقاة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تصدّر بلدها البلدان العربية وحَلّ في المرتبة الثامنة والثلاثين عالميا في مجال المساواة بين الجنسين. وذكرت أن بلدها قد اتخذ أيضا تدابير ترمي إلى حماية حقوق العمال التعاقديين.

٥٨ - ودعت إسرائيل إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وأكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة داخل حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٥٩ - **السيد المختنر** (المغرب): قال إنه في ظل الاضطرابات الاجتماعية السياسية والأزمات متعددة الأبعاد في السنوات الأخيرة، ثمة حاجة متزايدة إلى بناء قدرات الدول، ومن ثَمّ تمكينها من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وأثنى على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما تقوم به من أعمال مستقلة مهنية ولتجنبها أي محاولة تسييس لحقوق الإنسان. ويتعين على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يضطلعا بدور حيوي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وينبغي أن يحظيا بالتأييد الكامل. واستدرك قائلا إن عملهما ينبغي أن يكون جزءا من الجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي ومن تبادل الممارسات الجيدة، بعيدا عن أي دعاية سياسية.

٦٠ - ومضى قائلا إن دستور المغرب الجديد، الذي اعتمد في تموز/يوليه عام ٢٠١١، يعزز التزامه بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وتتضمن التدابير الأخيرة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان إنشاء مكاتب محلية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وديوان المظالم في جميع أنحاء البلد، ووضع تدابير ترمي إلى التنسيق المشترك بين الوزارات، وتأكيد دستورية سمو القانون الدولي على القانون المحلي. وتابع قائلا إن حكومته ملتزمة بتقديم استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٤ عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضها الدوري الشامل الثاني. وفي السنوات الأخيرة، تلقت عدة زيارات من المكلفين بولايات من مجلس حقوق الإنسان. واختتم بيانه قائلا إن مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لا يزال قيد التنفيذ ويشمل التوقيع، في عام ٢٠١٢، على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في الآونة الأخيرة.

٦١ - **السيد آيسي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن بلده استضاف زيارتين قام بهما المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠١٠، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في عام ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيستضيف المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا. ومضى قائلا إن تعزيز حقوق الإنسان لا يزال يمثل أولوية من أولويات حكومته في سياق التنمية الوطنية. ولا يزال التعامل البناء بين الدول والمقررين الخاصين يقوي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. واستدرك قائلا إن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في المتابعة الضرورية التي تقوم بها الأمم المتحدة والمقررون الخاصون كي تنفذ بفعالية التوصيات التي تحتاج إلى الدعم التقني. وبالنظر إلى محدودية القدرات، ينبغي ألا يثقل كاهل البلدان النامية بتقديم التقارير وغيرها من المتطلبات الإدارية. واقترح توقيت الزيارات التي يقوم بها المقررون الخاصون توقيتا ملائما بحيث تُعالج توصيات الزيارات السابقة على نحو كاف.

٦٢ - وتابع قائلا إن بابوا غينيا الجديدة بصدد وضع ترتيبات إدارية تحسبا لتطبيق عقوبة الإعدام في المستقبل؛ وفي هذا الصدد، تضع في اعتبارها التزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية دون البروتوكول الاختياري الملحق به. ولن تطبق عقوبة الإعدام إلا على مرتكبي أبشع الجرائم. وأشار إلى إن حكومته تلقت خلال الأشهر القليلة الماضية اتصالات من شركائها الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف ومن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إطار الجهود الرامية إلى ثنيها عن اتخاذ قرارات سيادية تتعلق بمصالحها الوطنية. وهذه الجهود ليست محل ترحيب. وذكر أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تعترف على نحو لا لبس فيه بالمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم التدخل في الشؤون

التي تندرج في الولاية المحلية لأي دولة. واختتم بيانه قائلا إن القرار القاضي بإقرار عقوبة الإعدام أو تطبيقها أو إلغائها هو، في نهاية المطاف، حق تنفرد به الدولة ذات السيادة دون سواها.

٦٣ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن استثمارات حكومة بلدها الاجتماعية، التي ارتفعت من ٣٦ في المائة إلى ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٢، قد قلصت الفقر بنسبة ٥٠ في المائة والفقر المدقع بنسبة ٧٠ في المائة. وأضافت قائلة إن بلدها قارب على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مُجملها، وهو يتمتع بكامل حرية الصحافة والرأي. وتتعدد فيه الأحزاب السياسية وتجرى فيه انتخابات حرة وشفافة وثمة فصل بين السلطات.

٦٤ - ومضت قائلة إن وفدها يرفض التعليقات غير الصحيحة التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة العامة والتي تقف وراءها بواعث سياسية. وتساءلت عن عدد الوفيات التي وقعت في العراق وأفغانستان من جراء عمليتي الغزو الأمريكي لهما، وكم من السجناء السياسيين قد تعرّض للتعذيب في غوانتانامو، وتساءلت عما إذا كانت بعض البلدان معفاة من الامتثال للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يمثل استخدام حكومة الولايات المتحدة للطائرات بلا طيار تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويشكّل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. ووفقا لما أفادت به منظمات غير حكومية، لم تتجاوز نسبة الأهداف المختارة مسبقا ١٠ في المائة من الأشخاص الذين قتلوا في الهجمات بالطائرات بلا طيار. أما نسبة التسعين في المائة الباقية المسماة ''أضرارا جانبية''، فتتألف من الأبرياء من النساء والأطفال والمسنين. وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية تزعم أنها محكمة العالم بينما لا تكتفي، في واقع الأمر، بإزهاق الأرواح البشرية، بل تقوّض القانون الدولي أيضا.

٦٥ - وتابعت قائلة إن وفدها يرفض بشدة اعتراض الاتصالات غير المشروع والتجسس اللذين تقوم بهما حكومة الولايات المتحدة، مما لا علاقة له بالأمن القومي أو بمكافحة الإرهاب، ويقوض الحق في الخصوصية وسيادة الدولة وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية. وقد اعترضت حكومة الولايات المتحدة اتصالات قادة فنزويلا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية. وليس لديها السلطة القانونية أو الأخلاقية لإصدار أحكام فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن المؤسف أن تكون أعمال اللجنة قد سُيّست.

البيانات التي أُدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٦٦ - **السيد الدوسري** (البحرين): أعرب عن تقديره لوفد الاتحاد الأوروبي الذي أعرب عن تأييده للخطوات الإيجابية التي اتخذها بلده في الوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية. ودعا إلى وضع حد للعنف الذي يعيق الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في البحرين، حيث تبذل السلطات أقصى ما في وسعها لكفالة حماية الحريات المدنية والتمتع بها، بما في ذلك حريتا الرأي وتكوين الجمعيات اللتين يكفلهما الدستور.

٦٧ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): قالت إن الولايات المتحدة تنتقد حالة حقوق الإنسان في بلدان أخرى بينما تتناسى تاريخها المشين من الانتهاكات المنهجية في مختلف مناطق العالم. فقد خططت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الانقلابات وفرضت الأنظمة الديكتاتورية، وشنت عدوانا مسلحا تسبب في اختفاء الملايين من البشر أو موتهم، وشاركت في عمليات قتل المدنيين خارج نطاق القضاء باستخدام الطائرات بلا طيار، وهي تواصل استخدام معسكر الاعتقال الواقع في الأرض المحتلة بشكل غير قانوني في خليج غوانتانامو لتعذيب السجناء الأجانب. وتنتهك أيضا الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها من خلال مراقبة اتصالاتهم

وتستخدم نظاما عالميا للتجسس على مواطني الدول الأخرى، بما في ذلك مواطنو أقرب حلفائها.

٦٨ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة أحد البلدان القليلة التي لم تُصدّق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وتعاني نسبة مرتفعة من النساء من العنف العائلي والاعتداء الجنسي في قطاعات منها الجيش. وتشكل الجرائم التي تُرتكب باستخدام الأسلحة النارية تهديدا خطيرا للمجتمع. وحرية الصحافة مقيدة والانتخابات مجرد مسابقات أموال. والتمييز العنصري متفشي؛ والتمييز الديني يتزايد بوتيرة سريعة؛ ولا تحترم حقوق المهاجرين غير الشرعيين. وتعترض الولايات المتحدة على الحق في التنمية وعلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. لذلك، فإن هذا البلد ليس له أي سلطة أخلاقية للحكم على كوبا أو أي بلد آخر في مجال حقوق الإنسان.

٦٩ - وتطرقت إلى مسألة المواطن الأمريكي آلان غروس، فقالت إنه قد عوقب في كوبا وفقا لمبدأ اتباع الإجراءات الجنائية الواجبة وفي ضوء جميع الاعتبارات الإنسانية. فإنه أحد المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة ويحصل على أتعاب كبيرة لتنفيذ أنشطة سرية باستخدام تكنولوجيات غير متاحة تجاريا ضد النظام الدستوري الكوبي. وهذه الأنشطة يُعاقب عليها أيضا في الولايات المتحدة. وإن حكومة الولايات المتحدة، التي تتحمل المسؤولية عن حالة السيد غروس، ينبغي أن تدخل في مناقشات جادة إن كانت ترغب في تسوية المسألة.

٧٠ - **السيدة شين فانغ** (الصين): قالت إن وفدها يرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي كالها ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص حالة حقوق الإنسان في بلدها. وسألتهما عما إذا كان الاستخدام الأرعن للطائرات بلا طيار الذي يؤدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين، والمراقبة المنهجية للاتصالات في البلدان الأخرى والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ضد المهاجرين والشعوب الأصلية والمسلمين لا ترقى إلى مستوى انتهاك حقوق الإنسان. وخلصت إلى إنهما يصرّان على إدانة الآخرين بينما يتجاهلان أوجه القصور لديهما.

٧١ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الادعاءات التي صدرت عن الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي تحركها دوافع سياسية وليست لها صلة حقيقية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ودعا الولايات المتحدة إلى النظر في سجلها المروّع في مجال حقوق الإنسان، واختتم بيانه قائلا إن كندا مدانة هي الأخرى بالعديد من الانتهاكات.

٧٢ - **السيد كارف** (إسرائيل): قال إن الوفد الفلسطيني مستمر في عدم تحمل المسؤولية عن مستقبل شعبه. فبدلا من ذلك، يلجأ إلى تقريع إسرائيل في المنتديات الدولية في حين أنه، في كثير من الأحيان، يسيء استخدام آليات الأمم المتحدة. فلو كرس الفلسطينيون هذا الوقت الطويل والموارد الضخمة لإجراء مفاوضات صريحة ومباشرة مع بلده، لكان ذلك أنقذ جميع الأطراف من قدر كبير من المعاناة. وأردف قائلا إنه رغم أهمية الحقوق الفلسطينية، فالحقوق الإسرائيلية على نفس القدر من الأهمية، وإن حكومته تخوض معركة متواصلة لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها. وهذه المهمة قد أصبحت شبه مستحيلة بسبب الإرهاب الفلسطيني. وأقر بأن سياسات إسرائيل لا ترقى إلى الكمال ولكنه أكد على تمتع وسائط الإعلام والمجتمع المدني فيها بحرية النقد، بخلاف ما هو الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة. واختتم بيانه قائلا إنه يأمل بصدق في أن يغتنم الشعب الفلسطيني وقادته الفرصة لتجديد محادثات السلام والعمل من أجل التوصل إلى سلام دائم يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٥.